

## AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 26

# الحقوق

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « أمين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بستر و إبراهيم جمال الخاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرسا صاغا ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفا

( ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

هذه الجريدة مقرر رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

تاريخ الامر بحفظها الى الآن وبعدم جواز  
سماعها بالحالة التي عليها الآن وبحمل المصاريف  
على الحكومة

فتيابة المحكمة المذكورة استأنفت هذا  
الحكم بتاريخ ١٨ مايو المرقوم وبجلسة اليوم المحدد  
لنظر الدعوى طلبت نيابة الاستئناف تأييده  
ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٣ يونيه سنة ٩٩  
حكمت بتأييد الحكم المستأنف ورفعت المصاريف  
على جانب الحكومة

وفي يوم السبت ١٧ يونيه سنة ٩٩ تقرر بقل  
الكتاب من جانب النائب العمومي برغبة جنابه  
النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار  
طبقا للمادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع  
على أوراق القضية والمدادلة قانونا

حيث ان وجه النقض والابرار ان المادة ١٥  
من دكرينو ٢٨ مايو سنة ٩٥ نصت على الامر  
الذي يصدر من النيابة بحفظ أوراق القضية الوارد  
في المادة ١٤ وهذا الامر خاص بمن يكون سبق  
ضبطه أو احضاره أو سجنه وفي هذه الدعوى  
لم تحصل تلك الاجراءات بشأن المتهمين وعليه  
تطلب النيابة العمومية من محكمة النقض والابرار  
الغاء حكم محكمة الاستئناف واعادة القضية الى  
محكمة أول درجة للحكم في الموضوع

وحيث انه لم يكن الغرض من وضع احكام

في الطعن المقدم من النيابة العمومية في قضيتها  
نمرة ٧٩٤ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٤٥٩  
سنة ٩٩

ضد

محمد الحكيم عمره ٢٥ سنة من ذوي الاملاك  
مولود ومقيم بعزبة الحكيم بدمهور البحيرة  
وعبد الحميد الحكيم عمره ١٨ سنة فلاح  
من ذوي الاملاك مولود ومقيم بالعزبة المذكورة

### وقائع الدعوى

حيث ان النيابة العمومية اقامت الدعوى  
على المذكورين لاتهامهما بمجرق دريس تعلق  
بمحمود الجندي ليلة اول يونيه سنة ٩٨ بناحية  
زرقونه

فالخامى عن المتهمين دفع امام محكمة اسكندرية  
الاهلية بمسئلة فرعية طلب بها الغاء الاجراءات  
السابقة على انعقاد الجلسة والحكم بعدم جواز  
رفع الدعوى العمومية على المتهمين لان النائب  
بدمهور بعد ان اطلع على التحقيقات قرر بان  
لاوجه لاقامة الدعوى وحفظت القضية وبعد  
ذلك قبض على المتهمين وتقدمت الدعوى مع انه  
لا يوجد ادلة خلاف ما كان في الاوراق قبل الحفظ  
ومحكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية حكمت  
بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٩ بالغاء الاجراءات التي  
حصلت من النيابة العمومية في هذه الدعوى من

## القسم القضائي

٦٥

نقض و ابرام - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩  
النيابة - ضد - محمد الحكيم وعبد الحميد الحكيم  
قرار الحفظ والمادتان ١٤ و ١٥ من  
دكرينو ٢٨ مايو سنة ٩٥  
١ - أن دكرينو ١٨ مايو سنة ٩٥ كان القصد  
منه توسيع اختصاص النيابة بان منحها فوق  
سلطتها الادارية سلطة قضائية  
٢ - تعتبر تحقيقات النيابة صادرة عنها بصفتها  
قاضي تحقيق في الاحوال الآتية وهي متى صدر  
منها امر بضبط المتهم واحضاره أو أمر بحبسه  
أو بعد اجراء تحقيق بمرفقها عقبه صدور أمر  
منها بحفظ الاوراق في مثل هذه الاحوال يكون  
أمر الحفظ مما يحتاج به مالم تستجد ادلة جديدة  
والاحكام المخالفة لذلك منقوضة

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة  
سعادة صالح باشا نائب رئيس المحكمة وبحضور  
حضرات مسيو دو هلس وقاسم امين بك وحامد  
محمود بك وبوسف شوقي بك قضاه ومحمد  
صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى الحاكم الاهلية  
ومحمد علي سعودي اقندي كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

الدكرينو الصادر في ٢٨ مايو سنة ٩٥ تضييق دائرة اختصاص النيابة العمومية بل كان القصد منه توسيع اختصاصها بأن منحها فوق سلطتها الادارية القضائية السلطة المخولة لقضاء التحقيق في المواد الجنائية على العموم

وحيث ان تحقيقات النيابة تعتبر صادرة منها بصفتها قاضي تحقيق في الاحوال المينة في الامر العالي المشار اليه وخصوصاً في مادتي ١٤ و ١٥ منه متى صدر امر بضبط المتهم واحضاره أو امر بحبسه أو بعد اجراء تحقيق بمعرفة أعقبه صدور امر منها بحفظ الاوراق لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية في هذه الاحوال دون غيرها يجوز للمتهم ان يحتج بالامر الصادر بحفظ الاوراق مع مراعاة ما هو مقرر في العبارة الاخيرة من المادة ١٢٤ من قانون تحقيق الجنايات

وحيث انه فيما عدا هذه الاحوال يسوغ للنيابة العمومية المدول عن التأشير بالتحفظ المؤقت على القضايا والسير فيها بدون ان تتبع القيد المنصوص عنه في المادة ١٢٤ بادية الذكر وحيث انه بناء على ما ذكر يكون الحكم المطعون فيه منقوضاً لكونه مبنيّاً على وجه من أوجه البطلان المهمة ويجب احالة القضية على دائرة استئناف اخرى للحكم فيها مجدداً

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار المقدم من النيابة العمومية وبإلغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على دائرة استئناف أخرى للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

\*\*\*

﴿٦٦﴾

نقض وابرار - ٣١ مارس سنة ٩٠٠

النيابة - ضد - محمد بدر الوحش ومن معه قرار الحفظ والمادة ١٥ من دكرينو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥

لكي يكون القرار الصادر من النيابة في

الحفظ حائزاً لقوة الشيء المحكوم به نظير القرار الذي يصدره قاضي التحقيق يلزم أن تكون النيابة هي التي باشرت التحقيق لا أن يكون حصل بمعرفة البوليس والنيابة ابدت عليه رأيها

أن محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سماعة صالح نائب باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرة مسيو دو هلس وقاسم أمين بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاء ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي ومحمد علي سعودي أقدي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من النيابة العمومية في فضيتها نمرة ٤٦ المقيده بالجدول العمومي نمرة ١٣٧ سنة ٩٠٠

ضد

محمد بدر الوحش عمره ٣٦ سنة سقا بقسم النظام  
علي محمد سيد احمد عمره ٢٨ سنة سقا بقسم النظام

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتهمت المذكورين بكونهما ضربا محمد مصطفى ضرباً أحدث به جرحاً بيده أوجب عجزه عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً بالزقازيق يوم ٧ ستمبر سنة ٩٩ والنيابة طلبت عقابهما بالمادة ٢١٩ عقوبات

ومحكمة الزقازيق الجزئية حكمت حضورياً بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ٩٩ بحبس كل من محمد بدر الوحش وعلي محمد سيد احمد شهراً واحداً والزامهما بالمصاريف طبقاً للمادتين ٢١٩ و ٣٥٢ من قانون العقوبات

والمتهمان استأنفا هذا الحكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٩٩

والنيابة طلبت تأييد الحكم المستأنف مرتكنة على شهادة من شهد والكشف الطبي والمحامي على المتهم رفع مسألة فرعية وهي ان النيابة حفظت هذه القضية قطعياً لعدم وجود

جناية ثم بعد ذلك قدمتها للمحكمة بغير أن تأتي بأدلة جديدة فيها والمحكمة الجزئية حكمت فيها ومحكمة الزقازيق الاهلية بتاريخ ١٢ فبراير سنة ٩٠٠ حكمت طبقاً للمادة ٦ من دكرينو ٣ نوفمبر سنة ٩٠٠ والمادة ١٧٧ جنابات المدلة بدكرينو ٩ يوليو سنة ٩١ والمادة ١٥ من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ٩٥ ولما هو مقرر في العبارة الاخيرة من المادة ١٢٤ من هذا القانون حضورياً بقبول الدفع الفرعي وإلغاء الحكم المستأنف وان لاحقاً للنيابة في إقامة الدعوى العمومية الآن ورفع المصاريف على الخزينة وفي يوم السبت ١٧ فبراير سنة ٩٠٠ قرر بقلم كتاب المحكمة المذكورة من حضرة رئيس النيابة بها برغبته النظر في هذه القضية امام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية في غياب المتهمين المذكورين والاطلاع على اوراق القضية والمدادولة قانوناً

حيث أن محكمة الزقازيق الاستئنافية المنعقدة بهيئة جنح يوم ١٢ فبراير سنة ٩٠٠ حكمت بقبول الدفع الفرعي المقدم من المتهمين بعدم جواز رفع الدعوى لسبق حفظ القضية من النيابة وعدم وجود دليل جديد بعد ذلك الحفظ

وحيث أن النيابة العمومية بالزقازيق طعنت في هذا الحكم بطريق النقض والابرار بتقريرها المقدم في اثنين وعشرين منه أي في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث أنها ارتكبت في صحة طلب النقض على كونها لم تبأشر التحقيق بنفسها حتى كان يقال أنه لا يمكنها إعادة التحقيق الا اذا ظهرت أدلة جديدة

وحيث أنه لاجل الفصل في هذه المسئلة يجب الرجوع الى دكرينو ٢٨ مايو سنة ٩٥ وحيث أن هذا الدكرينو يخول للنيابة العمومية ما كان مخولاً لقاضي التحقيق من السلطة في



في المرافعة والتمسك بالمستندات المقدمة منه والوكيل عن المدعى عليه طلب رفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف واتعاب المحاماه واركتن على الالوجه المسطرة في محضر الجلسة المحكمة

حيث أن لاجدال في أن المدعى عليه حرر على نفسه بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣١٧ التمهيد الآتي نصه حرفياً ( قد حصل الاتفاق ما بيني وبين الشيخ عويس ابراهيم نورج من خصوص السهر في شهر رمضان المعظم لتلاوة القرآن المجيد واذا لاسمع الله تعالى وتخلت عن الحضور في هذا الشهر فاكون ملزوم بما يترتب علينا من قبل الشيخ عويس المذكور وقد تحرر هذا شروطاً علينا بذلك ليحفظ تحت يده للمعاملة بموجبه عند اللزوم )

وحيث أن لازراع من جهة اخرى في أن المدعي سلم المدعى عليه في التاريخ المرقوم سنداً تحت الاذن بمبلغ ٨٠٠ قرش صاغ مبين سبب وجوبه أنه نقدي سلفه بدون اجل مسمى ولكن الطرفين على اتفاق بان هذه القيمة هي التي تم الرضا عليها بصفة اجرة للمدعى عليه نظير قيامه بما تمهد به

وحيث أن الانذار المعلن من المدعى للمدعى عليه بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ( ١٦ شعبان سنة ١٣١٧ ) تضمن تذكير المدعى عليه بوفاء ما التزم به وبمحفظ حق المدعي في التعويض اذا لم يحصل الوفاء بنفس المتعهد به

وحيث أن المدعي يطلب الآن الحكم له بالتعويض بناء على عدم قيام المدعى عليه بتمهده وهذا الاخير ينكر احقيته في هذا الطلب بحجة ان لا دليل على الضرر خصوصاً وأنه أي المدعى عليه رد في خلال المرافعة السند المحرر باسمه وقد اودع في اوراق القضية

وحيث أنه بعد أن ارجع المدعى عليه ذلك السند المتضمن في الحقيقة اسلامه لاجرته معجلاً ينحصر البحث فيما اذا كان المدعي محقاً في الذي

### ٦٧

بني سويف جزئي مدني - ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠  
عويس ابراهيم أبو نورج - ضد - احمد الجندي الفقي

#### التمهيدات

كل تمهد لا يخالف القانون ولا يخل بالنظام والآداب وقد جرت العادة على حصول مثله ورجب نفاذه وفي حالة عدم قيام المتعهد به لزمه التعويض

مثال ذلك ما لو تمهد شخص للآخر بتلاوة القرآن الشريف ليالي رمضان تحت جعل معلوم ولم يقم به - هذا التمهيد فان للمتعهد له حق طلب التعويض عن ذلك

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة العلنية المتعقدة بهيئة مدنية بسراي المحكمة في يوم السبت ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ و ٢٦ رمضان سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد قحه أفندي القاضي وحضور احمد شوقي أفندي الكاتب صدر الحكم الآتي

في قضية عويس ابراهيم أبو نورج التاجر ومقيم بناحية بوس المقيمة بالجدول سنة ١٩٠٠ نمرة ٩٨ بتوكيل جول أفندي عسكر المحامي ضد

الشيخ احمد الجندي الفقي من بوس الوقايع

تضمنت صحيفة افتتاح الدعوى المعلنة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٩٠ و ٤ شعبان سنة ١٣١٧ تكليف المدعي عليه بالحضور لسمع الحكم من باب اصلي بالزامه بقراءة القرآن بمنزل المدعي من ابتدا أول رمضان سنة ١٣١٧ لغاية انتهاء الشهر المذكور ومن باب الاحتياط بالزامه بمبلغ ٤٠٠٠ قرش صاغ قيمة التعويضات مع المصاريف

وفي الجلسة طلب المدعي بلسان وكيله الحكم له بمبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ تمديلاً للطلب الاصلي وبالمصاريف واتعاب المحاماه للاسباب التي ابداهها

التحقيقات وفي إصدار الامر بأن لالوجه لاقامة الدعوى العمومية

وحيث أن المادة ( ١٥٠ منه ) تمنع العود للتحقيق بعد الحفظ الا اذا ظهرت أدلة جديدة وبذا جمعت لامر الحفظ الصادر من النيابة قوة الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لالوجه لاقامة الدعوى

وحيث أنه لاجل أن يصدر قاضي التحقيق أمره بأن لالوجه لاقامة الدعوى يجب أن يكون باشر التحقيقات بنفسه

وحيث أنه لاجل ما يكون قرار النيابة في قوة قرار قاضي التحقيق بالحفظ يجب أن تكون هي كذلك التي باشرت التحقيقات بنفسها وحيث أنه ظاهر من أوراق هذه القضية أن النيابة لم تبأشر تحقيقها فقط أبدت فكرها على محضر البوليس

وحيث أن عدم عمل التحقيق بمعرفة النيابة مفقود للشروط المؤدية لاعتبار قرارها بالحفظ كقرار قاضي التحقيق وحيث أنه ثبت مما تقدم أن قرار النيابة لا يتمسك به بأنه كقرار قاضي التحقيق الا اذا باشرت التحقيقات بنفسها

وحيث أنه ثابت أيضاً أن النيابة لم تعمل أدنى تحقيق في هذه القضية فلا محل حينئذ لانتظار أدلة جديدة ويجوز على ذلك للنيابة العمومية العود الى التحقيق متى شئت وبدون انتظار أدلة جديدة

وحيث أنه بناء على ما ذكر وكون محكمة النقض والايام هذه أبدت هذا المبدأ بعدة أحكام صدرت منها يكون طلب النقض المقدم من النيابة في محله ويتمين حينئذ قبوله وإضافة المصاريف على جانب الحكومة

#### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والايام وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على محكمة طنطا للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

يطلبه وقد قدره اخيراً بمبلغ ١٤٩٥ قرش صاغ  
اي أنه استزل بمبلغ ٨٥٠ قرش صاغ قيمة السند  
من مبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ الذي طلبه أولاً  
في الجلسة

وحيث أنه من القواعد المقررة أن من  
تعهد بعمل وجب عليه القيام به والا كان ملزماً  
بتعويض الضرر الذي نشأ عن أخلاقه بالشروط  
وحيث أنه اتضح من احوال القضية ان  
المدعي عليه بعد أن حرر على نفسه ورقة في ٨  
شعبان سنة ٣١٧ وبالرغم من الانذار المعلن اليه  
بتاريخ ١٦ شعبان سنة ٣١٧ اتفق على أن يقرأ  
القرآن الشريف عند من يدعي الشيخ احمد أبو  
بكر من اهالي بادة الطرفين ولذا كان من المدعي  
وقد حل رمضان أن اضطرا لاستحضار آخر من  
حملة كتاب الله احياء لليالي شهر الصوم تبعاً للعادة  
التي افها وتنفيذاً لاحكام المناظرة ودواعي  
المنافسة الموجودة بينه وبين الشيخ احمد ابوبكر  
المذكور الذي ميزه المدعي عليه وفضله على  
المدعي

وحيث انه لذلك يكون لاشك في مسئولية  
المدعي عليه عن الضرر الناشئ عن فعله مباشرة  
( مادة - ١٢١ - مدني )

وحيث أن المدعي لكي يظهر ان مبلغ التعويض  
الذي طابه غير مبالغ فيه قدم ورقة محررة في  
أول رمضان سنة ٣١٧ موقفاً عليها من يدعي  
الشيخ سيد غنيم محمد أحد حفظة القرآن الشريف  
من القاهرة مفادها ان هذا الأخير اتفق معه على  
التلاوة أثناء شهر رمضان بمبلغ قدره ٢٠ جنيهاً  
مصرياً دفع نصفها معجلاً وبدفع نصفها مؤجلاً  
وحيث ان الضرر الذي تعود على تبعته المدعي  
عليه انما هو الضرر المقبول المعقول الناشئ عن  
تقصيرة لا الضرر الذي يكون المدعي أوجده  
لنفسه بنفسه بواسطة استحضاره فقيها من مصر  
عن امتازوا برخامة الصوت واشتهروا بالثجويد  
والترتيل ومن ثم تكون تلك الورقة على فرض  
صحتها غير قاطعة في الدعوي من جهة تقدير  
التعويض

وحيث ان تخلف المدعي عليه عن القيام  
بموضوع التمهيد يندرج عنه ان تأكيد المدعي المشاق  
في إيجاد قارئ من طبقة مناسبة للحال ووقائع  
الدعوى صريحة في انه استحضر فقيهاً من العاصمة  
قبل حلول رمضان بوقت يسير وبديهي ان هذه  
الظروف كلها تستدعي صرف نفقات تقتضي ان  
تكون الاجرة أزيد مما اعتاد المدعي دفعه لكن  
يري مع ذلك ان تلك النفقات وهذه الزيادة  
ليس من شأنها على كل حال ان تبلغ الحد الذي  
خطه المدعي

وحيث ان مثل هذا التعويض انما يوكل  
أمر تقديره لنفس القضاء والمحكمة ترى بعد  
مراعاة ظروف القضية وحالة الطرفين ان الحكم  
للمدعي بمبلغ ٥٠٠ قرش كافي لتعويض الاضرار  
التي لحقت بسبب فعل المدعي

وحيث ان التعاقد الناشئ عن هذه الدعوى  
وان كان باطلا عملاً باحكام الشريعة الفراء على  
مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة باعتبار ان تلاوة  
القرآن المجيد عبادة ولا اجرة على العبادة غير  
انه لايد من مراعاة أمرين - الاول - ان العادة  
في الوقت الحاضر تسمح بمثل هذا العقد ومن  
المعلوم ان العادة محكمة - والثاني - ان هذا  
الاتفاق ليس فيه شيء مخالف للقوانين أو محل  
بالنظام والآداب ( مادة - ٢٨ - من لائحة  
ترتيب المحاكم الاهلية )

وحيث انه مما تقدم اتضح ان العقد المترتب  
عليه التعويض المذكور آتفاً مبني على سبب صحيح  
جائز في نظر القانون ( مادة - ٩٤ - مدني )

وحيث انه بناء على الاوجه السابق بيانها  
تكون دعوى المدعي على أساس وجوب الحكم  
له بمبلغ التعويض السابق ذكره مع توزيع  
المصاريف بنسبة المحكوم به

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بالزام المدعي عليه  
بان يدمع للمدعي مبلغ خمسمائة قرش صاغ ورابع

المصاريف ومبلغ خمسين قرشاً انساب محاماه  
وبرفض ماعدا ذلك

\*\*\*

أمر مال

في التجنس بالجنسية المصرية

( نحن خديوي مصر )

بعد الاطلاع على القانون النظامي وعلى  
قانون الانتخاب الصادرين في ٢٤ جادي الثانية  
سنة ١٣٠٠ أول مايو ١٨٨٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي  
مجلس شوري القوانين أمرنا بما هو آت  
( المادة الاولى )

عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر  
في اول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتماً من المصريين  
الاشخاص الآتي بيانهم وهم  
أولاً المتوطنون في القطر المصري قبل اول  
يناير سنة ١٨٤٨ ( سنة ١٢٦٤ هجرية )

وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيه  
ثانياً رعايا الدولة العلية المولودون في القطر  
المصري من أبوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا  
المذكورون على محل اقامتهم فيه

ثالثاً رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون  
في القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بموجب  
قانون القرعة العسكرية المصري سواء بادانهم  
الخدمة العسكرية أو بدفع البديلة  
رابعاً الاطفال المولودون في القطر المصري  
من أبوين مجهولين

ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون  
من رعايا الدول الاجنبية او تحت حمايتها  
( المادة الثانية )

يجوز للرعايا العثمانيين المتوطنين في القطر  
المصري منذ اكثر من خمس عشرة سنة ان  
يصيروا مصريين وينالوا الحقوق الممنوحة في  
قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣



القضائية الى نظارة الحفانية في ١٤ مايو سنة ١٩٠٠ نمرة ٧ قرارات عموميه

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة القضايا المدنية أن بعض المحاكم الاهلية تحكم بعدم صحة شكل الاستئناف الفرعي الذي يقدم بعريضة تعلن بعد فوات مواعيد الاستئناف الاصلية مستندة في ذلك على أن الاستئناف الفرعي بهذه الكيفية يجعله استئنافاً أصلياً يجب أن تراعى في رفعه المواعيد القانونية

وحيث أنه من المقرر قانوناً ان رفع الاستئناف الفرعي لا يشترط فيه ان يكون بتقديم طلبات شفاهية في الجلسة

وحيث ان مجرد حصول الاستئناف الفرعي بورقة تكليف بالحضور تعلن الى المستأنف الاصيل لا يترتب عليها تغيير صفة الاستئناف من فرعي الى أصلي وزوال حق المستأنف عليه في رفعه ما دامت المرافعة قائمة ولم يترك المستأنف (الطالب الاول) دعواه

وحيث انه بناء على ذلك لا يجوز الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المستأنف عليه بعد فوات المواعيد القانونية لحصوله بورقة تكليف بالحضور

فالهذا رأت اللجنة ضرورة استلفات انظار المحاكم الاهلية الى ما تقدم

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

اعلان بيع

في القضية المدنية الكلية نمرة ١٤٢ سنة ٩٩

نشره نأله

انه في يوم السبت ٨ ستمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي وصباحاً باودة المزايدات بسراري المحكمة بالحرا باسيوط

سيصير الشروع في بيع ثلاثة منازل أولهم كائن بناحية الزمالي والآخرين بالقوصيه ملك

( المادة الثانية )

يجب على صاحب الاعلان ان يقدم الاوراق الآتية

أولاً شهادة الولادة أو مستنداً موثقاً به يقوم مقامها دالا على بلوغه سن الرشد المقرر في المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

ثانياً شهادة تثبت تابعيته العثمانية ثالثاً كافة المستندات المثبتة توطنه في القطر المصري مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة على التوالي بدون انقطاع غير عادي

رابعاً شهادة من جهات الادارة المصرية تثبت حاله تجاه قانون القرعة العسكرية متى كان عمره اكثر من تسع عشرة سنة

اما في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الامر العالي فيجب على صاحب الاعلان أن يدفع أيضاً مبلغ البدية الذي يعاد اليه اذا رفض طلب قيد اسمه ( المادة الثالثة )

يعطى وصل بالاعلانات وبالاوراق والمستندات المرفقة بها

( المادة الرابعة )

لا يعطى الوصل في حد ذاته حقاً في الانتخاب وانما يكون نوال هذا الحق بعد قيد اسم الشخص بصفة قانونية في دفتار الانتخاب طبقاً للشروط والمواعيد والاوقات المحددة في القانون الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣

صدر بالاسكندرية في ٣ ربيع أول سنة ٣١٨ - ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٠

\*\*\*

﴿ منشورات لجنة المراقبة القضائية ﴾

(٨)

في الاستئناف الفرعي المرفوع بورقة

تكليف بالحضور

صورة مذكرة صادرة من لجنة المراقبة

اذا كانوا قد اعلموا هذه الرغبة الى المحافظة أو المديرية الكائن فيها محل اقامتهم وتقرر شروط هذا الاعلان في قرار وزاري يصدر من ناظري الداخلية والحفانية ( المادة الثالثة )

يجب على كل من يريد ان يصير مصرياً طبقاً للمادة الثانية ان يقوم بكل ماتفرضه القوانين المصرية المختصة بالقرعة العسكرية

ومع ذلك فالذين يزيد سنهم عن ١٩ سنة تستبدل خدمتهم العسكرية بدفع رسم قدره عشرون جنهاً مصرياً ولو يكونوا قد قاموا بما يفرضه قانون العسكرية العثماني ( المادة الرابعة )

على نظار الداخلية والحفانية والحربية تنفيذ امرنا هذا

صدر في اسكندرية في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ ( ١٩ يونيو سنة ١٩٠٠ )

باليابية عن الحضرة الخديوية وبناء على امرها العالي الرقيم أول يونيه سنة ٩٠٠ ( مصطفى فهمي ) وبلي ذلك توقيعات النظار

\*\*\*

قرار

ناظرا الداخلية والحفانية

بمسد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ ( ٢٩ يونيو سنة ٩٠٠ ) قراراً ما يأتي ( المادة الاولى )

الاعلان المنصوص عنه في المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢ ربيع أول سنة ٣١٨ ( ١٩ يونيو سنة ٩٠٠ ) يجرى على ورقة تفهه ويسلم الى المديرية او المحافظة التي فيها محل اقامة صاحب الاعلان ويكون مرفقاً بالاوراق والمستندات الآتية بيانها التي يجب على صاحب الاعلان استخراجها على نفقته

وان الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة هو مبلغ ٤٠٠ قرش صاغ بناء عليه

نعلن انه سيصدر الشروع في بيع العقار المذكور في يوم الخميس ٢٦ أغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً باودة المزايدات الكائنة بسرأي المحكمة بني سوف

فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة في العقار المذكور

تحريراً بسرأي المحكمة بيل سوف في يوم ٢٩ يولييه سنة ٩٠٠ و ٢ ربيع الثاني سنة ١٣١٨ باشكاتب محكمة

بني سوف الاهلية  
محمد عبد المجيد

### اعلان

من قلم محضري محكمة الاقصر الجزئية الاهلية انه في يوم الاثنين ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣١٨ الموافق ٢٠ أغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي الظهر بسوق ناحية قولاً

سيباع بطريق المزايدة العمومي فرس بيضة اللون وبرقيتها كي نار صغير عمرها ١٠ سنين ملك ابو الحسن عبد المنعم وأحمد علي عبد المنعم وسلامه علي عبد المنعم وحسين علي عبد المنعم المزارعين من العصاده تبع قولاً السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة احد محضري محكمة الاقصر الجزئية الاهلية بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب حضرة عبد المجيد أفندي محمد الحامي المقيم باسنا قفاذاً لسادد مبلغ ٢٦٨ قرش عمله صاغ قيمة الصادر بأمر تقدير من محكمة الاقصر الجزئية الاهلية بتاريخ ١٨ يونيو سنة ٩٠٠ بما في ذلك المصاريف فعلى من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر

والساعة والمحل المذكورين من اجل ذلك  
تحريراً في ٧ أغسطس سنة ٩٠٠ و ١١ ربيع آخر سنة ١٣١٨ بسرأي المحكمة بالحرأ باشكاتب محكمة أسيوط  
سيد حمدي

### اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بني سوف  
نشره أولى

### عن بيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٣ يوليو سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعي عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمزاد العمومي وفاء لسادد دين الطالب وقدره ٥٣٤ قرش و ٣٠ فضه صاغ مع المصاريف المستحقة والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سوف الاهلية بتاريخ ٤ يولييه سنة ٩٠٠ نمرة ٣٧١ وهذا البيع هو بناء على طلب زنوبه بنت ابو طالب من منشاة خلبوص المقيدة بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ١٥٨٤

ضد

زايد منسي المزارع من غيط البحارى  
بيان العقار

منزل يبلغ مقداره ١٠٠ ذراع كائن بناحية غيط البحارى محدود بمحدود اربع الحد البحري الحاج محمد جلوس والقبلي طريق وفيه الباب والشرقي طريق أيضاً والغربي رزق فراج وان حكم نزع الملكية مبن به ان بيع العقار المذكور حسب الحدود والشروط المبينة باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب عليهم وقت ما يريد

احمد حسين الشواف ومحمد حسين الشواف وسلامه داوود الشواف من نزالي جانب بناء على طلب الحواجه أنطون خياط المقاول المقيم عصر وعلى حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٥ يناير سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتابها في ٢٣ منه نمرة ٧٧ وفاء لسادد مبلغ ٨٣٢١ قرش صاغ الباقي من أصل الدين المحكوم به البالغ قدره ١٠٩٨ قرش صاغ وبيانها كالآتي

أولاً منزل كائن بناحية النزالي فوق التربة الابراهيمية ملك الاثنين الاول من المدينين مبني بالطوب الاحمر والاخضر يحتوي على خمس أود أرضيه وخمس أود علويه ومرتفق وحوش مواشي وشونة تبين جميعه مسقوف بالاخشاب ومحدود من بحري بورنة أبو زيد طنطاوي وفيه الباب ومن قبلي بمنزل علي الشواف ومن غرب بجرف الابراهيمية ومن شرق بالطريق مسطحه ١٥٠٠ ذراع

ثانياً منزل ملك المذكورين كائن بناحية القوصيه مبني بالطوب الاخضر خالي من الاود وبدون سقف مسطحه ٢٥٠ ذراع تقريباً حده الشرقي شادلي صالح والقبلي والغربي علي الفخراي واخوته والبحري شارع عمومي وفيه الباب ثالثاً منزل بناحية القوصيه مبني بالطوب الاخضر خالي من المنافع وبدون سقف مسطحه ١٠٠ ذراع حده الشرقي أبو زيد عبد المال والغربي درب غير نافذ والقبلي عرفات الفخراي وشركاه والبحري شارع عمومي وفيه الباب

وهذا العقار كان محدد لبيعه جلسة يوم السبت ٢٨ يوليو سنة ٩٠٠ وبالنسبة لعدم حضور مزايدين قد صار نقيص الخمس من الثمن يكون مبلغ ١١٨٤٠ قرش صاغ ثمن اساسي تبني عليه المزايدة

وشروط البيع واضحة باوراق القضية الموجودة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها

فعلى من يريد المشتري الحضور في اليوم

في اليوم والساعة والمحل المينيين أعلاه ومن  
يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان  
تأخر يصاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص  
تحريراً بالاقصر في ٣١ يولييه سنة ٩٠٠  
نائب الباشمحضر بالاقصر  
ابراهيم محمد

محكمة فاقوس الجزئية

اعلان بيع نخيل

في قضيه نمرة ٣١٨ سنة ٩٠٠

انه في يوم الاثنين ٣ ستمبر سنة ٩٠٠  
جماد الاولى سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً  
بمجلسه المزادات العلانية التي ستعقد بسراي  
المحكمه بفاقوس

سيباع العقار الآتي بيانه أدناه قسماً واحداً  
بطريق المزاد العلني ومحدد لافتتاح المزاد مبلغ  
٣٠٠ قرش صاغ والعقار هو

سنة نخلات مشمرات احدها من عامري  
والباقيات مجاهل وجميعهن منفقات باراضى  
أبو كبير ملك الخواجه سليم شديد يمدن  
من غربي منزل أحمد موسى ومن بحري منزل  
محمد الاقرع ومن شرقي نخيل عبد الله الهنداوي  
ومن قبلي شرحة تعلق محمد سيد احمد الصايغ  
من أبو كبير بناء على طلب محمد عبد المال  
الصايغ من الناحية وفاء لمطلوبه البالغ قدره  
٤٠٠ قرش و٢٠ فضه خلاف المصاريف

بناء على حكم نزع الملكية والبيع الصادر  
من المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٨ يونيه سنة ٩٠٠  
ومسجل بمحكمة الزقازيق في ٢٣ منه تحت  
نمرة ٣٢٤

وبناء على أمر حضرة القاضي الصادر  
بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ٩٠٠ بتحديد اليوم  
للمذكور

أما شروط البيع واضحة بمحكم نزع الملكية  
المودوع بقلم الكتاب مع باقي الاوراق لمن يريد  
الاطلاع عليها

تحريراً في ٣١ يولييه سنة ٩٠٠

كاتب اول

محكمة فاقوس الجزئية

ختم

اعلان

من قلم محضري محكمة نجع حمادي الجزئية

لمبيع منقولات محجوزه

انه في يوم الاثنين ٢٠ اغسطس سنة ٩٠٠  
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق نجع حمادي  
سيباع بطريق المزاد العمومي بور بقر أحمر  
تعلق محمد معلوي وثور بقر أخضر تعلق محمود  
اسماعيل صرفات المزارعين من المصالحة تبع  
ناحية السلميه السابق حجزها بناء على طلب  
متقاربوس مخايل التاجر من السلميه نقاداً  
للحكم الصادر من محكمة نجع حمادي الجزئية  
بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ٩٠٠

فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم  
والساعة المحددين اعلاه ومن يرسى عليه المزاد  
يدفع الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزاد  
على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٨ يولييه سنة ٩٠٠

عن الباشمحضر

جورجي مقار

اعلان

من محكمة العياط الجزئية

عن مبيع بلع سيوي وامهات بالمزاد العمومي

انه في يوم الاربع ٢٩ اغسطس سنة ٩٠٠

الموافق ٣ جماد اول سنة ١٣١٨ الساعة ١١ افرنكي

صباحاً بناحية النيات مركز العياط بمديرية  
الحيزه والابام التالية له اذا اقتضى الحال

سيصير الشروع في مبيع بلع سيوي وامهات  
بقدر ٧٢ نخله بالمزاد العمومي بناحية النيات  
المدكورة بناء على طاب حضرة باشكاتب محكمة  
استئناف مصر الاهلية بصفة حضرة مديراً لإدارة  
خزينة النقود القضائية وهذه الاشيا هي تعلق  
سيد احمد حسن المسجو بسجن طره ومعين  
عليه قباطه البصيلي وهذا الحجز توفع بمعرفة  
حضرة ليسى أفندي كامل المحضر بهذه المحكمة  
بتاريخ ٢٥ يوايه سنة ٩٠٠ بناء على الامر الصادر  
من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٢٤ يونيو  
سنة ٩٠٠

وسيكون البيع لمن يرسى المزاد يدفع الثمن  
فوراً بالعملة الصاغ الاميرية ومن يتأخر يعاد  
المزاد على ذمته ويلزم بالفرق وان زار يضاف  
لزائد على مبلغ البيع

نائب الباشمحضر

محكمة العياط

علي جاهين

اعلان بيع

مكتب محمد أفندي عرفه المحامي

انه في يوم الخميس ٣٠ أغسطس سنة ٩٠٠

الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق طوخ

سيصير مبيع حاموسه بيضه سن ٥ وعجله  
جاموس شله سن ٣ بناء على طلب الحرمة حلية  
بنت نعيم وفاء لمطلوبها من ابراهيم نعيم وسريه  
بنت سيد وكفايه وحجازيه بنتي محمد نعيم من  
الشمون تنفيذاً للحكم الصادر ضدهم من محكمة  
بها ٢ مايو سنة ٩٠٠ ومعلن في ١١ يونيه سنة  
تاريخه ومحجوز على الموائهي المذكورة في ١٥  
يولييه سنة ٩٠٠

فن له رغبة في المشتري عليه أن يحضر في  
المحل واليوم والساعة المذكورين واذا تأخر من



بديان الاوسطى حسانين علي الشريف  
الترزي بالحزاوي كاتبه  
سيد علي الحريري

## كتاب

### الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز والايجاز للامام أبي منصور الثعالبي المحتوي على الآداب التي يقصر دون وصفها البليغ . وقد قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول . في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر منها من الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روائع ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن . في ظرائف الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب التاسع . في ملح الظرفاء ونواديرهم . والباب العاشر . في وسائل قلائد الشعراء . وقد زدنا عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم للمؤلف رحمه الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسليلاً لطلبة فجاء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يغني مطالعه من جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في باب . فن أراد اقتناء هذا الكتاب فليطلبه من ادارة المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر كاتبه  
اسكندر آصاف

( طبع بالمطبعة العمومية )

واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهـ  
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست  
يرشد عن مواضع كل ذلك وتضمن هذه المجموعة  
مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين  
و ١٣٠ خلافتهم

## اعلان

### كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية

بعمون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو قد أنشئ في اللغة العربية جامعاً لشتات كتاويل الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من دخول الصليبيين سوريا واستيلائهم على بلاد الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها وتحريرات البوابات وتاريخ ملوك الاسلام وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح الدين الايوبي ومحاربه الملك الانكليز ريكاردوس الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل والصالح نجم الدين أيوب وأسر لويس التاسع ملك فرانس والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة وثمنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي قرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ « مجلد تجليد بيروتي جميل

١٥ « مجلد تجليد أفريقي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليسر قيمته لنا بمنزلة ٧ بعطافة المطبعة بقنطرة الأمير حسين بمصر أو بمنزلة سعادتلو أقدم عبد السلام باشا الموليحي أو بمخبر المعلم حسن شداد بشارع محمد علي . ويباع أيضاً بالمخلات الآتية بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر بمكتبة الترقي الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر بدار البقالة المصرية بالعباسية  
بديان عبد السلام أفندي الصبي لبنان بالسكة

لجديده

يرسى عليه العطا في دفع الثمن يعاد المزداد على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٦ اغسطس سنة ٩٠٠  
نائب الباشمحضر  
محكمة بها الجزئية  
مخايل بقطر

## اعلان

من محكمة عابدين الجزئية الاهلية

عن مبيع بضائع محجوزة بالمزاد العام

انه في يوم الاثنين ١٣ اغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افريقي صباحاً بشارع السكينة

سيباع بالمزاد العام مرايات واصناف صينية تعلق شعبان علي ابو شنب النرسي السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ٩٩ بناء على طلب الخواجه انطون ارقش التاجر وشركاه بالاسكندرية والمتخذة محلاً مختاراً بمصر مكتب حضرة سليم أفندي بسترس المحامي لدى المحاكم الاهلية وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان والمكان المعينين اعلاه ومن يرسي عليه المزداد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق اذا نقص

تحريراً في ٢ اغسطس سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر  
محكمة عابدين الجزئية  
علي فهمي

## مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة في عام ١٨٩٩ من مدنية وتجارية وجنائية وقض وابرار وتتضمن أيضاً الاوامر المالية